

Distr.: General  
21 February 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٤٠ و ١٤٦ من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير شامل عن المشروع التجريبي المحدد في قرار الجمعية  
العامة ٢٨٧/٦٣

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أيدت الجمعية العامة ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع (A/66/779/Add.1)، وطلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٦٥/٦٦، أن يقدم إليها، في إطار ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تقريراً نهائياً عن المشروع التجريبي كانت قد طلبته في قرارها ٢٨٧/٦٣. وكان من المطلوب أن يتضمن ذلك التقرير تقييماً كاملاً للنتائج والاستنتاجات المستخلصة من التجربة المكتسبة خلال فترة المشروع التجريبي بأكملها، وتفصيل عن المشاورات الكاملة التي أجريت مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتفصيلاً لطرق استخدام الموارد خلال الفترة التجريبية وتحليلاً أكثر تفصيلاً لاقتراح إنشاء مكتب في عنتيبي.

وقد أعد هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب. وخلص تجميع البيانات المكتسبة خلال مدة المشروع التجريبي وتحليلها النهائي إلى الاستنتاجات التالية:



الرجاء إعادة استعمال الورق

190313 150313 13-23966 (A)



- أن استخدام موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأكثر قدر من الفعالية يتمثل في زيادة وجودها في البعثات بدعم من مراكز التحقيق الإقليمية
  - يضيف وجود موظفي تحقيق مقيمين قيمة كبيرة إلى تنفيذ البرامج بحيث إنه ييسر القيام بالمزيد من الاستجابات في الوقت المناسب للمسائل المبلغ عنها، ومراقبة بيئة البعثات، وجمع المعلومات الخاصة بكل قضية، وبناء الثقة في عملية التحقيق
  - يتطلب تنفيذ البرامج تنفيذا فعالا وجود ثلاثة محققين على الأقل في البعثات التي لديها قدرة محققين مقيمين. أما إذا تجاوز العدد تلك العتبة، فينبغي أن يستند حجم فريق المحققين المقيمين إلى عبء القضايا المتوقع ومدى توافر الدعم التشغيلي
  - من شأن المراكز الإقليمية أن تقدم الدعم للبعثات التي ليست لديها قدرة محققين مقيمين، وكذلك البعثات التي هي في حاجة إلى تكميل مؤقت لقدراتها من المحققين المقيمين لتلبية الطلبات
  - شكّلت صعوبة استخدام موظفي التحقيقات المقيمين واستبقائهم معوقا مستمرا أثر في تنفيذ الهيكل التجريبي.
- وسترد التحليلات والاستنتاجات، فيما يتصل بالمشروع التجريبي، المتعلق بهيكل شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الميزانية المقترحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٥	.....	ثانيا - المنهجية والنطاق
٥	.....	ثالثا - توزيع الموارد واستخدامها
١٦	.....	رابعا - تعليقات وملاحظات أصحاب المصلحة ذوي الصلة
١٧	.....	خامسا - تقييم النتائج والاستنتاجات المستخلصة من التجربة المكتسبة
٢١	.....	سادسا - تحليل مفصل لعملية إنشاء مكتب في عنتبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية
٢٢	.....	سابعا - الخلاصة
٢٣	.....	ثامنا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

## المرفقات

٢٤	.....	الأول - المعلومات الإحصائية المجمعة خلال المشروع التحريبي
٢٧	.....	الثاني - تحليل التكاليف والفوائد المترتبة على إنشاء مكتب في عنتبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

## أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٧/٦٣، عدم الأخذ بإعادة هيكلة تقديم خدمات التحقيق في البعثات الميدانية على نحو ما اقترحه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/63/767 و Corr.1، الفقرة ٦٨٨). وتمثل آنذاك المفهوم المحوري لإعادة الهيكلة المقترحة في نقل محققين من بعثات ميدانية إلى مراكز أو محاور تحقيق إقليمية في كل من نيويورك وفيينا ونيروبي، وفي الوقت نفسه إتاحة وجود انتقالي مؤلف مما بين محققين وثلاثة محققين في ثلاث بعثات من التي لديها عبء أكبر من القضايا. إلا أن الجمعية العامة، بدلا من ذلك، قررت، كمشروع تجريبي، تعيين مراكز للتحقيق في نيروبي وفيينا ونيويورك في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، واستبقاء محققين في سبع بعثات.

٢ - وفي الفقرة ٤٠ من القرار ٢٨٧/٦٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وبعد التشاور التام مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، تقريراً شاملاً عن المشروع التجريبي يتضمن بخاصة تعليقات البعثات الميدانية وملاحظاتها، لكي يتسنى لها اتخاذ قرار بشأن إعادة هيكلة شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وحيث إن ذلك التقرير الشامل (A/66/755) قُدم إلى الجمعية لكي تنظر فيه في الجزء الثاني من دورتها السادسة والستين المستأنفة على النحو المطلوب، فإنه لم يتسنّ له أن يغطي سوى الأشهر الثلاثين الأولى من الفترة التجريبية البالغة ٣٦ شهراً. وقررت الجمعية العامة، في وقت لاحق، إذ أُيدت، في قرارها ٢٦٥/٦٦، توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أن تنظر في التقرير الشامل بوصفه تقريراً مؤقتاً، لكي يستفيد مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تقييم شامل لفترة المشروع التجريبي بأكملها. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً نهائياً عن المشروع التجريبي، في سياق ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وأن يضمن ذلك التقرير تقييماً كاملاً للنتائج والاستنتاجات المستخلصة من التجربة المكتسبة خلال فترة المشروع التجريبي بأكملها، وتفاصيل عن المشاورات الكاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتفصيلاً لكيفية استخدام الموارد خلال الفترة التجريبية. ويأتي هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب.

٣ - وطلبت الجمعية العامة أيضاً موافقتها بتحليل أكثر تفصيلاً بشأن اقتراح إنشاء مكتب في عنتبي. وحيث إن هذا الأمر يتعلق بنقل المهام من موقع (نيروبي) إلى آخر، لا بمفهوم مركز إقليمي، يرد الاقتراح والمبررات في ميزانية حساب الدعم المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٤ - وهذا هو التقرير الثالث عن المشروع التجريبي. فقد قُدم إلى الجمعية العامة تقرير أولي (A/65/765) لكي تنظر فيه في الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين المستأنفة، وفقا للفقرة ٣٩ من القرار ٢٨٧/٦٣. ويرد مزيد من المعلومات الكاملة عن خلفية المشروع في الفقرات من ٦ إلى ١٣ من التقرير الشامل المقدم في الدورة السادسة والستين (A/66/755).

## ثانياً - المنهجية والنطاق

٥ - شمل تقييم المشروع التجريبي تحليلاً لتطور وإدارة عبء العمل من التحقيقات، بما في ذلك توزيعها فيما بين المراكز والحقّقين المقيمين؛ واستعراضاً لتوزيع الموظفين وتقييم الشواغر والمسائل ذات الصلة بملاك الموظفين؛ وتحليلاً كمياً للوقت الذي أمضاه المحققون<sup>(١)</sup>؛ والالتماس الرسمي لوجهات النظر من قيادات البعثات وأصحاب المصلحة الآخرين وموظفي شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ ودراسة حالة استخدام الموارد في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٦ - وقد صُمم النطاق على نحو يضيفي الوضوح على الهيكل التنظيمي الأساسي ونموذج الإنجاز، لكي يتسنى استخدام الموارد الموجودة استخداماً فعالاً. وتُعرض تقييمات فترة المشروع بأكملها في هذا التقرير وفقاً لفترات ميزانيات حساب الدعم، أي الفترات ٢٠١٠/٢٠٠٩ ("السنة الأولى")، و ٢٠١١/٢٠١٠ ("السنة الثانية")، و ٢٠١٢/٢٠١١ ("السنة الثالثة") الممتدة كل فترة منها، من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

## ثالثاً - توزيع الموارد واستخدامها

٧ - يقدم المرفق الأول من هذا التقرير لمحة عامة موجزة لمعلومات هامة تتعلق بتوزيع موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستخدامها أثناء فترة المشروع التجريبي.

### الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٨ - يعود منشأ الموارد من الموظفين المتصلة بالمشروع التجريبي إلى النشر الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٦٣. فقد كانت ثمة ٤٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة من الفئة الفنية، توجد ٣١ وظيفة منها في ثلاثة مراكز إقليمية و ١٢ وظيفة في سبع بعثات. وتراوحت القدرة المعتمدة لأوجه هذا الوجود الميداني في ما بين موظف واحد في أربع بعثات

(١) في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأت شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية العمل بنظام تحليل كشوف التسجيل الزمنية لتتبع جميع الساعات المنسوبة إلى موارد التحقيق.

وأربعة موظفين من الفئة الفنية في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وكان يدعم هذه الوظائف الثابتة والمؤقتة البالغ عددها ٤٣ وظيفة من الفئة الفنية، ١٣ وظيفة ثابتة ومؤقتة من فئة الخدمات العامة ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية. ويبيّن الجدول ١ أدناه الهيكل الذي كان قائما قبل المشروع التجريبي؛ ويقدم الجدول ٢ موجزا للنشر المتوخى في الاقتراح الأصلي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي اعتمدته الجمعية العامة؛ بينما يبيّن الجدولان ٣ و ٤ تطور حالة النشر خلال فترة المشروع التجريبي من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢:

## الجدول ١

## مكتب خدمات الرقابة الداخلية: حساب الدعم المأذون به للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨

المكتب	الإدارة	المحققون	مجموع وظائف الفئة الفنية	مجموع وظائف فئة الخدمات العامة	المجموع
نيويورك	-	١ ف-٣	١	١	٢
نيروبي	-	٣ ف-٤، ٥ ف-٣	٨	٢	١٠
فيينا	١ مد-١، ١ ف-٥	٢ ف-٤، ٧ ف-٣	١١	٤	١٥
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	-	١ ف-٤، ١ ف-٣	*٢	*٢	٤
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	-	١ ف-٤، ٣ ف-٣	*٤	*٢	٦
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	-	١ ف-٤، ٣ ف-٣	٤	*١	٥
بعثة الأمم المتحدة في السودان	-	١ ف-٤، ٤ ف-٣	٥	*١	٦
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	-	١ ف-٤، ٣ ف-٣	٤	٣	٧
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	٢ ف-٤، ٦ ف-٣	٨	٥	١٣
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	-	١ ف-٤، ٤ ف-٣	٥	٢	٧
المجموع			٥٢	٢٣	٧٥

\* وظائف ثابتة.

## الجدول ٢

الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة المشمولة باقتراح إعادة الهيكلة لعام ٢٠٠٩  
(A/63/767) (لم تنفذ)

المكتب	الإدارة	المحققون	الدعم الفني	المجموع	فئة الخدمات العامة	المجموع
نيويورك	١ ف-٥	٤ ف-٤، ٣ ف-٣	١ ف-٤، ٢ ف-٣	*١١	*٤	١٥
نيروبي	١ مد-١، ١ ف-٥	٤ ف-٤، ٩ ف-٣	١ ف-٤	*١٦	*٤	٢٠
فيينا		١ ف-٤، ٣ ف-٣	١ ف-٤	*٥	*٣	٨
بعثة الأمم المتحدة في السودان	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	١	٤
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	١ ف-٤، ١ ف-٣	-	٢	١	٣
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	١	٤
المجموع				٤٠	١٤	٥٤

\* وظائف ثابتة.

## الجدول ٣

المشروع التجريبي المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣: الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة العامة  
المؤقتة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

المكتب	الإدارة	المحققون	الدعم الفني	المجموع	فئة الخدمات العامة	الخدمة الميدانية	المجموع
نيويورك	١ ف-٥	٢ ف-٤، ١ ف-٣	١ ف-٤، ١ ف-٣	٦	٣	-	٩
نيروبي	١ مد-١، ١ ف-٥	٣ ف-٤، ٦ ف-٣	٢ ف-٤، ١ ف-٣	١٤	٥	-	١٩
فيينا	١ مد-١، ١ ف-٥	١ ف-٤، ٥ ف-٣	١ ف-٤، ٢ ف-٣	١١	٣	-	١٤
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	-	*١	٤

المكتب	الإدارة	المحققون	الدعم الفني	المجموع	فئة الخدمات العامة	الخدمة الميدانية	المجموع
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	١ ف-٤، ١ ف-٣	-	٢	١	-	٣
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	١	-	٤
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	-	١ ف-٤	-	١	-	-	١
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	-	١ ف-٤	-	١	-	-	١
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور**	-	١ ف-٤*	-	١	-	-	١
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	-	١ ف-٤*	-	١	-	-	١
<b>المجموع</b>				<b>٤٣</b>	<b>١٣</b>	<b>١</b>	<b>٥٧</b>

\* وظائف ثابتة.

\*\* خصصت الجمعية العامة اعتمادات مالية لمحقق مقيم واحد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي؛ إلا أنه نظرا لتناقص عمليات البعثة وصغر حجمها، نقل مكتب خدمات الرقابة الداخلية المنصب إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

#### الجدول ٤

#### الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة العامة المؤقتة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢

المكتب	الإدارة	المحققون	الدعم الفني	المجموع	فئة الخدمات العامة	الخدمة الميدانية	المجموع
نيويورك	١ ف-٥	٢ ف-٤، ١ ف-٣	١ ف-٤، ١ ف-٣	٦	٣	-	٩
نيروبي	١ مد-١، ١ ف-٥	٣ ف-٤، ٦ ف-٣	٢ ف-٤، ١ ف-٣	١٤	٤	-	١٨
فيينا	١ مد-١، ١ ف-٥	١ ف-٤، ٥ ف-٣	١ ف-٤، ٢ ف-٣	١١	٣	-	١٤
بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	-	١*	٤



المكتب	الإدارة	المحققون	الدعم الفني	المجموع	فئة الخدمات العامة	الخدمة الميدانية	المجموع
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	١ ف-٤، ١ ف-٣	-	٢	١	-	٣
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	-	١ ف-٤، ٢ ف-٣	-	٣	١	-	٤
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	-	١ ف-٤	-	١	-	-	١
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	-	١ ف-٤	-	١	-	-	١
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	-	١ ف-٤*	-	١	-	-	١
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	-	١ ف-٤*	-	١	-	-	١
<b>المجموع</b>							<b>٤٣</b>
							<b>١٢</b>
							<b>١</b>
							<b>٥٦**</b>

\* وظائف ثابتة.

\*\* يُعزى النقصان في عدد الوظائف من ٥٧ إلى ٥٦ وظيفة إلى عدم موافقة الجمعية العامة على مقترح نقل وظيفة مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة من نيروبي إلى وحدة الممارسات المهنية في نيويورك. وبدلاً من ذلك تم وقف الوظيفة المؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيروبي اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٩ - وقدم مقر شعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بنيويورك، بعض الخدمات المركزية لجميع المواقع. وشملت تلك الخدمات وضع السياسات والرصد والتخطيط ودعم الإدارة؛ وضمان النوعية، والمشورة من قسم الممارسات المهنية والدعم المهني؛ والدعم التقني من وحدة الأدلة الجنائية لتكنولوجيا المعلومات. وتوفر خدمات الدعم المركزية هذه الدعم لوظيفة التحقيق ككل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراء التحقيقات في العمليات الميدانية المشمولة بالمشروع التجريبي. وقد أُضيف طابع اللامركزية على بعض القدرات المتصلة خصوصاً بالممارسات المهنية والأدلة الشرعية، والتي كانت تُقدم سابقاً من نيويورك وحدها، ليصبح تقديمها يجري في مركزي فيينا ونيروبي من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية.

## الموارد المالية

١٠ - يقدم الجدول ٥ موجزا لحالة استخدام الموارد المالية خلال فترة المشروع التجريبي في ما يتصل بالمخصصات المعتمدة البالغة ٨,٥٢ ملايين دولار للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، و ٨,٨٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، و ٩,٤٧ ملايين دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. واستُخدم مبلغ ١٩,٨٣ مليون دولار (٧٣,٩ في المائة) من مجموع ميزانية حساب الدعم البالغة ٢٦,٨٤ مليون دولار، نظرا للشواغر أساسا.

## الجدول ٥

### استخدام الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠	تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١	تموز/يوليه ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢
٣ ٣٧٢,٤	٣ ٥٣٧,١	٥ ٢١٤,٥
١ ١٩٧,٦	١ ٥٧٢,٤	١ ٨٣٢,٩
٧,٨	٦,١	٤,٥
٣ ٦٧,١	٣ ٦٩,٩	٣ ٠٤,٠
١ ٠٤,٧	٩٦,٣	١ ٨٠,٢
٣٤,٥	٩١,٦	٢٧,٠
٥٥٣,٩	٢٤٠,٣	١٩٣,٤
٥٠,٨	٥٨,٧	١٠٤,٣
٠,٠	٠,٠	٠,٥
١ ٧٥,٣	٨٤,٤	٢٩,٥
٧,٥	٠,٥	٨,٢
٥ ٨٧١,٦	٦ ٠٥٧,٣	٧ ٨٩٨,٩
المجموع		

## توزيع مسؤوليات التحقيق

١١ - في إطار المشروع التجريبي، كان الغرض من تعيين محققين مقيمين في البعثات السبع حيث تمت الموافقة على إنشاء وظائف مؤقتة، هو أن تُنَاط بهم المسؤولية الرئيسية عن إجراء التحقيقات في تلك المواقع بدعمه المراكز الإقليمية. وكان الغرض أيضا من الموارد في

المراكز الإقليمية هو التعامل مع التحقيقات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام ضمن مواقعها الجغرافية وبالقرب منها. ويقدم الجدول ٦ موجزا لتوزيع المسؤوليات فيما بين المراكز الإقليمية.

#### الجدول ٦ توزيع مناطق المسؤولية

نيويورك	فيينا	نروبي
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
	قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
	بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	بعثة الأمم المتحدة في السودان/بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي	
	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة	

١٢ - وسعيا إلى الحد من تراكم القضايا المتأخرة، أُسندت التحقيقات الناشئة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى المركز الإقليمي بنيويورك بصفة مؤقتة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

#### العمل المضطلع به

١٣ - يقدم المرفق الأول لهذا التقرير موجزا بالمعلومات الإحصائية التي تم الحصول عليها أثناء المشروع التحريي. كما يرد في الجدول ٧ أدناه موجز بأعباء القضايا حسب مناطق مسؤولية البعثات ومراكز التحقيق.

## الجدول ٧

## النسبة المئوية للتحقيقات حسب منطقة المسؤولية

البعثة/المكتب	النسبة المئوية للتحقيقات	مركز التحقيقات منطقة المسؤولية المشتركة	النسبة المئوية للتحقيقات
نيويورك	١	نيويورك	٢١
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	٢٠	-	-
فيينا	١٠	فيينا	١٢
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٢	-	-
نيروبي	٢	نيروبي	٦٧
بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٧	-	-
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	٤	-	-
بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	١٢	-	-
بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	١٣	-	-
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٩	-	-

١٤ - خلال الفترة التجريبية، أحرز تقدم في معالجة عبء القضايا والحد من تراكم القضايا المعروضة. وبدأت الفترة التجريبية بـ ١٨٥ قضية معروضة. وخلال الفترة التجريبية التي دامت ثلاث سنوات، أحيلت ٣٠٤ قضايا أخرى إلى التحقيق من بين عدد من المسائل بلغ ١٠٢٦ مسألة تم توجيه انتباه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إليها ليصبح مجموع القضايا المحالة للتحقيق ٤٨٩ قضية. وخلال السنوات الثلاث، تم الانتهاء من ٣٥٨ قضية من القضايا المعروضة، ليتبقى ١٣١ قضية معروضة أي بما يقل عن ٢٥ في المائة مقارنة ببداية المشروع التجريبي. وانخفض عدد القضايا المتأخرة المعلقة على مدى ١٨ شهرا بما يزيد على النصف، من ٧٧ إلى ٣٦ قضية. وإضافة إلى ٣٠٤ قضايا تولى المكتب التحقيق فيها، فقد أعاد أيضا ٣٣٣ مسألة إلى البعثات للنظر فيها.

١٥ - ومن بين المسائل البالغ عددها ١٠٢٦ مسألة نظر فيها المكتب، تم إبلاغ المكتب بـ ٣٩ في المائة منها بشكل مباشر.

١٦ - وورد ما مجموعه ١١٨ بلاغا عن وقوع حالات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء المشروع التجريبي. وانخفض عدد بلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بنسبة ٤٥ في المائة من السنة الأولى (٥١) إلى السنة الثالثة (٢٨).

١٧ - وقد أدت القضايا التي تم الانتهاء منها والبالغ عددها ٣٥٨ قضية إلى إصدار المكتب ٣٠٨ تقارير تحقيقات أثناء المشروع التجريبي<sup>(٢)</sup>. ومن بين هذا العدد ثمة ٩٧ تقريراً صدر عن محققين مقيمين في مقر البعثات. وأصدر المحققون المقيمون المعينون في بعثات يوجد بها محققان أو أكثر (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) ٨٧ تقريراً من تلك التقارير البالغ عددها ٩٧ تقريراً. ويبين المرفق الأول الناتج فيما يتعلق بالتقرير الخاص بكل بعثة. وبينما هنالك مجموعة متنوعة من العوامل تؤثر على معدل إنجاز هذه التقارير، يمكن ملاحظة أن البعثات التي يوجد بها محقق وحيد واجهت أقصى درجات الصعوبة في إكمال التقارير.

١٨ - وبالنظر إلى القدرة المحدودة التي تم توفيرها، وبسبب ارتفاع معدلات الشغور في البعثات، اعتمد جميع المحققين المقيمين على الدعم المقدم من المراكز لإجراء التحقيقات أو المساعدة فيها. وكما يتبين من المرفق الأول، من بين التقارير البالغ عددها ٢٦٠ الصادرة فيما يتعلق بالبعثات التي يوجد بها محققون مقيمون، أنجز أولئك المحققون ٣٦ في المائة منها. وقام موظفون يعملون في المراكز الإقليمية بإنجاز باقي التقارير.

### مواصلة قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في قضايا تتعلق بالبلدان المساهمة بقوات

١٩ - كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد توقع أن يحرر تنقيح مذكرة التفاهم النموذجية مع البلدان المساهمة بقوات، على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، جزءاً كبيراً من موارده المخصصة للتحقيقات لتستخدم في قضايا أخرى من الفئة الأولى. غير أن ذلك لم يتحقق إلا على نطاق محدود. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما مجموعه ١٢٦ قضية تتعلق بالبلدان المساهمة بقوات. ومن بين هذا العدد، تطلبت ٧٦ قضية أن يخصص المكتب موارد للتحقيق إما لأغراض التحقيق المشترك مع محقق وطني أو لاضطلاع مكتب خدمات

(٢) لا يسفر كل تحقيق عن إصدار تقرير تحقيق. وعلى سبيل المثال، عندما يتم دمج تحقيقين ليصبحا تحقيقاً واحداً يحتسب كلاهما ولكن يصدر تقرير واحد فقط. وأحياناً انبثقت عدة تقارير عن تحقيق واحد، بحيث لا يتمشى عدد القضايا مع عدد التقارير.

الرقابة الداخلية بالتحقيق بمفرده بسبب عدم استجابة الدولة المساهمة بقوات بعد إخطارها رسمياً بالأعمال غير المشروعة المزعومة. ولم تحقق الحكومات الوطنية وحدها إلا في ٤٥ مسألة من أصل ١٢٦ مسألة متعلقة بالبلدان المساهمة بقوات. وأحيلت القضايا الخمس المتبقية للولاية الخالصة للبعثة بسبب انخفاض درجة خطورتها.

### التحديات القائمة في سبيل استقدام الموظفين والاحتفاظ بهم

٢٠ - واجه مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً تحديات خطيرة في التوظيف في ظل معدل شغور شهري بلغ متوسطه ٤٥ في المائة في ١٢ وظيفة من الفئة الفنية مخصصة للبعثات السبع. ومع تطور المشروع التجريبي، خفضت هذه النسبة في نهاية المطاف إلى ٣٣ في المائة. وبالرغم من بذل المكتب قصارى جهده، لم يتمكن من إمداد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالموظفين أثناء المشروع التجريبي بأكمله نظراً لإجلاء البعثة في عام ٢٠١١ وانسحاب المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار قبل النشر الفعلي. وعلى النقيض من ذلك، انخفض متوسط معدل الشواغر الشهري بالمراكز من ٣٩ في المائة إلى ١٧ في المائة عند انتهاء المشروع التجريبي.

### ارتباط أحكام الإجازات في البعثات بتوافر المحققين

٢١ - توفر سياسات الراحة والاستجمام للموظفين العاملين في البعثات ما يصل إلى ستة أسابيع إضافية كإجازات سنوية كل عام. ونظراً لأن استحقاقات الإجازات يجري تنسيقها من قبل مكاتب الإدارة لكل بعثة على حدة، سعى المكتب إلى التأكد من عدد الأيام التي استخدمها محققو المكتب في هذا الصدد. ومع ذلك، لم يستجب لهذا الطلب سوى مكاتب الإدارة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مما يشير إلى أن محققى المكتب المتواجدين في مقر البعثة قد استخدموا ٨٤ يوماً إضافية من أيام الإجازات بموجب سياسات الراحة والاستجمام عبر فترة المشروع التجريبي برمته. وبالرغم من الافتقار إلى المعلومات، لاحظت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمكتب أن مراجعي الحسابات المتواجدين في البعثات لديهم ١٥٠ يوم عمل في سنة معينة بالمقارنة مع نظرائهم في مكاتب مراجعة الحسابات بالمقر الذين يوجد لديهم ١٩٠ يوم عمل. وينطبق هذا التباين في أيام العمل المتاحة البالغة نسبته ٢٧ في المائة أيضاً على محققى المكتب.

### النسبة المئوية لساعات العمل مقابل الساعات الإدارية

٢٢ - بعد إدخال كشوف التسجيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تبين أن المحققين في البعثات كان لديهم وقت أقل يكرسونه للتحقيقات (٦١ في المائة من يوم العمل) بالمقارنة مع نظرائهم في المراكز (بنسبة ٦٦ في المائة). وهذا التباين لم يكن غير متوقع بالنظر إلى وجود عدد أكبر من موظفي الدعم في المراكز بالإضافة إلى بعض المتطلبات التي تنفرد بها بيئة البعثة عن غيرها (صيانة المركبات، والقيود الأمنية، وما إلى ذلك).

### قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٥٧ و ٢٨٧/٥٩ - التدريب والتنمية

٢٣ - وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثمانية نماذج تدريبية لمعالجة جزئياً العجز المزمن في خبرات التحقيق المهنية في المنظمة. وتغطي هذه النماذج قضايا توعية مديري البرامج؛ وممارسة التحقيق؛ والتحقيق في مسائل الشراء؛ والتحقيق في التحرش الجنسي؛ والتحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتقنيات متطورة في إجراء المقابلات؛ والتصدي للحوادث؛ وتكنولوجيا المعلومات<sup>(٣)</sup>. وفي حين أن ما ورد من ردود فعل على هذه الدورات المنفذة قبل بدء المشروع التحريبي كان إيجابياً، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقر بأن الطلب القوي على التدريب الإضافي يدل على الافتقار إلى القدرات وعدم تلبية الحاجة في آن واحد. واستجابة لبعض من هذا الطلب تم القيام بمبادرة مشتركة تشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في عنتيبي لتوفير التدريب على التحقيقات لـ ٣٠ مشاركاً من مختلف بعثات حفظ السلام. وقد شمل التدريب النماذج المتعلقة بممارسة التحقيق، والتحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتقنيات المتطورة في إجراء المقابلات، والتصدي للحوادث.

٢٤ - وأجرت شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لعملية التدريب في آب/أغسطس ٢٠١٢. واستجاب للتقييم ما مجموعه ٢٩ من ٣٠ مشاركاً. وكانت تعليقات جميع المشاركين إيجابية للغاية من جميع الجوانب.

(٣) انظر A/62/7/Add.35 و A/56/282 و A/58/708.

## رابعاً - تعليقات وملاحظات أصحاب المصلحة ذوي الصلة

- ٢٥ - طلب المكتب تعليقات من قيادة البعثات ووحدات السلوك والانضباط، والمحققين من وحدة التحقيقات الخاصة بإدارة شؤون السلامة والأمن. كما استطلع آراء محققيه الخاصين.
- ٢٦ - وورد ما مجموعه ١٠ ردود من الإدارة العليا للبعثات. وركزت التعليقات العامة على الملاحظات التالية:
- لا يليق المشروع التجريبي، وهو بصدد الحد من ملاك المحققين المقيمين أو إلغائه، احتياجات البعثات؛
  - يستغرق إنجاز التحقيقات وقتاً طويلاً للغاية؛
  - من الضروري دعم تواجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات بما يكفي من الموارد؛
  - تتطلب وحدات التحقيقات الخاصة قدراً كافياً من التدريب للتعامل مع الإحالات والإدعاءات المصنفة في المستوى الأدنى؛
  - يحيل مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسائل كثيرة للغاية إلى البعثات للتحقيق فيها، ولا توجد موارد كافية لدى البعثات.
- ٢٧ - وكانت التعليقات الواردة من وحدات السلوك والانضباط تصب في نفس الاتجاه:
- يتعين أن يكون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وجود في البعثات ويتعين أن تتوفر لديه الموارد الكافية؛
  - ويتعين أن تتلقى وحدات التحقيقات الخاصة التدريب الكافي للتعامل مع الإحالات والإدعاءات ذات المستوى الأدنى؛
- ٢٨ - ووردت تعليقات من وحدات التحقيق الخاصة من بعثة واحدة فقط:
- يتعين أن تتلقى وحدات التحقيقات الخاصة التدريب الكافي للتعامل مع الإحالات والإدعاءات المصنفة في المستوى الأدنى؛
  - يتم تقديم التوجيه العام والمساعدة من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المسائل المتعلقة بالتحقيقات بصفة روتينية.



٢٩ - كما قدم موظفو مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى البعثات تعليقات استنادا إلى خبراتهم أعربوا فيها عن انتقادهم لممارسة تعيين محقق وحيد لكل بعثة. والمقصود هو أن متطلبات العمل في بيئة تحقيقات داخلية يمكن أن تكون مضنية للغاية، بيد أن الاضطلاع به خارج بيئة عمل جماعية في بعثة لحفظ السلام يمكن أن يكون له تأثير نفسي سلبي على الفرد. كما رأوا أن تعيين فرادى الأشخاص أو الوحدات (غير المزودة بعدد كاف من الموظفين) يضر بجهود المكتب الرامية إلى ملء الوظائف الشاغرة وأدى في بعض البعثات إلى توتر العلاقات بين إدارة البعثة والمكتب. وجاء في إحدى التعليقات أيضا أن تعيين موظفين في وظائف المساعدة المؤقتة العامة لا يتسبب في خلق المزيد من الصعوبات فحسب ولكنه يؤدي أيضا إلى سعي المحققين المعيّنين وراء فرص عمل أكثر أمانا في أماكن أخرى.

٣٠ - وساور موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية لشؤون البعثات قلق بشأن مغزى تعيين موظفين برتبة مد-١ و ف-٥ كرؤساء لوحات السلوك والانضباط مقارنة بفروع المكتب التي يتولى إدارتها موظفون برتبة ف-٤. وقدمت هذه الملاحظة فيما يتعلق بالفعالية التنفيذية في العمل مع النظراء في البعثات، وكحافز للتوظيف سواء من حيث المسار الوظيفي الهادف أو تنقل الموظفين.

## خامسا - تقييم النتائج والاستنتاجات المستخلصة من التجربة المكتسبة

٣١ - أظهرت الخبرة المكتسبة خلال السنوات الثلاث الماضية أن المطلوب هو الجمع بين المراكز الإقليمية ووجود العدد الكافي من الموظفين المقيمين، بدلا من الاستعاضة التامة عن المحققين المقيمين بالمراكز الإقليمية. وكان المشروع التجريبي الذي استهلته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٦٣ في الحقيقة تجسيدا لهذا الجمع. وخلال الفترة التجريبية، كان يقوم بالتحقيقات الممولة من حساب الدعم محققون مقيمون بالاشتراك مع عناصر من المراكز الإقليمية. وكان المشروع التجريبي أداة للتعليم في إطار المنظمة حيث إنه أثبت بصورة متزامنة مزايا المحقق المقيم وضرورة وجوده مع تسليط الضوء أيضا على التحديات المعقدة والمتشابكة.

٣٢ - وخلال الفترة التجريبية، كان بمقدور مكتب خدمات الرقابة الداخلية الحد من عدد القضايا المتعلقة ومعالجة القضايا الجديدة، رغم ارتفاع معدلات الشغور الآخذة في التحسن مع ذلك. ونظرا لهذه المعدلات المرتفعة من الشواغر فإنه يعزى إليها جزئيا إسناد الكثير من عبء القضايا ذات الصلة بالبعثات التي يوجد بها وظائف لمحققين إلى موظفين مقيمين في المراكز الإقليمية بدلا من البعثات. وهذا يبين أنه يمكن التعامل مع حجم القضايا من أي من المكانين ما دام المكتب يمتلك القدرة على نشر محققين مؤهلين.

### مزايا المحققين الملحقين بالبعثات

٣٣ - يرى المكتب وإدارة البعثات أن المحققين المقيمين يوفرون مزايا واضحة. فوجودهم ييسر القيام بالمزيد من الاستجابات في الوقت المناسب للمسائل المبلغ عنها، والمراقبة المباشرة لبيئة البعثات، وجمع المعلومات الخاصة بكل قضية، وبناء الثقة في عملية التحقيق. وبوسع إدارة البعثات أيضا أن تحصل على المشورة الفنية فيما يتعلق بالتحقيقات، وأن تتشاور مع المحققين بشأن المسائل الحساسة المتصلة بأمور المساءلة الفردية. وطالما حثت التعليقات الواردة من إدارات البعثات على بناء قدرات المحققين المقيمين.

٣٤ - وفي حين يرتبط وجود المحققين المقيمين بارتفاع معدل حدوث الانتهاكات المبلغ عنها، فلا تزال الريبة تحيط بالعلاقة السببية التي تربط بين هذين العاملين، أو بمدى تأثير عوامل أخرى أيضا في أحجام المسائل المبلغ عنها. ومع ذلك فقد بدأت بشكل مباشر معالجة ما مجموعه ٣٩ في المائة من جميع القضايا عن طريق المكتب (بما في ذلك ما نسبته ٢٨ في المائة من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين). ويعزز وجود محققين المكتب في الموقع التواصل مع موظفي البعثات ويوفر آلية مستقلة للإبلاغ عن المخالفات. وإضافة إلى ذلك، ولعل هذا هو الأهم، فإن محققين المكتب العاملين في البعثات الميدانية يوفرون للضحايا وللموظفي المنظمات غير الحكومية العاملين مع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إمكانية الوصول إلى آلية للإبلاغ، لأن معظم هؤلاء لا يعلم بوجود إجراءات الإبلاغ الرسمية أو لا تتوافر لهم إمكانية للوصول إليها.

٣٥ - وكما ورد أعلاه، يرتبط وجود المحققين المقيمين بزيادة في عدد البلاغات عن التجاوزات. وينبغي أن تعتبر زيادة البلاغات هذه ميزة، حيث يقع على الموظفين واجب الإبلاغ عن أي مخالفة لقواعد المنظمة وأنظمتها إلى الموظفين المسؤولين عن اتخاذ الإجراء المناسب<sup>(٤)</sup>. ونظرا إلى أن الموظفين قد يترددون في الإبلاغ عن هذه المسائل إلى المشرفين عليهم أو إلى إدارتهم، فإن إمكانية تواصلهم مع المحققين المقيمين تيسر على أولئك الموظفين الوفاء بهذه المسؤولية. وعموما، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة استئناس المنظمة بالمعلومات، مما يمكن من تعزيز المساءلة والآليات الأخرى اللازمة لتعيين القضايا المتواترة التي قد تنشأ ومعالجتها.

٣٦ - واستنادا إلى هذه العوامل الإيجابية، تتوافر مبررات مقنعة لاستمرار وجود عدد كاف من المحققين المقيمين طوال مدة البعثة عندما يسوغ ذلك تقييم للمخاطر المصاحبة لوجودهم.

(٤) القاعدة ١-٢ (ج) من قواعد النظام الإداري للموظفين.

٣٧ - وعلى الرغم من المزايا التي ينطوي عليها وجود محققين مقيمين، فقد أثبت المشروع التجريبي أيضا أن تعيين محقق/منصب واحد في بعثة لحفظ السلام ينطوي على عيوب خطيرة. وفي حين تشمل هذه الصعوبات تلك الصعوبات الواردة في سياق اجتذاب الموظفين واستبقائهم؛ فإنها تشمل أيضا عدم القدرة على المضي في التحقيقات المهنية دون الاستناد إلى موارد تكميلية لكفالة وجود محققين اثنين على الأقل في جميع المقابلات وما تنطوي عليه من تفاعلات. وإضافة إلى ذلك، فقد لوحظ ضالة عدد التقارير التي يصدرها محققون معينون لوظيفة واحدة ضمن بيئة البعثات. وفيما يخص أن الموظفين الدوليين يكونون، في معظم سياقات البعثات، في إجازة أو في غياب مبرر لأسباب أخرى قد تصل إلى ١٢ أسبوعا في السنة، فإن ذلك يعزز عدم نجاعة تعيين محققين وحيدين.

٣٨ - وينطوي أيضا تعيين محققين وحيدين في البعثة على مخاطر أخرى منها أن "الطبيعة الخاصة لتلك الوظيفة [محقق ملحق بالبعثة] تنحو إلى عزل المحققين عن بقية موظفي البعثة"<sup>(٥)</sup>. ونظرا إلى أن مهنة المحقق تتطلب التقيد بأعلى معايير الموضوعية، فإن نشر المحققين على نطاق واسع، ولاسيما محققين وحيدين، في البعثة يمكن أن يعرض استقلاليتهم لمخاطر غير ظاهرة ولكن حقيقية. ويمكن أن تشمل المخاطر الأخرى التي يتعرض لها المحققون الوحيدون في بيئة البعثة شواغل أمنية شخصية.

٣٩ - ولوحظ أيضا أن أعلى معدلات الشواغل ارتبطت، خلال الفترة التجريبية، بالبعثات التي تتضمن وظيفة لمحقق واحد فقط.

٤٠ - وتشير الأدلة الجماعية إلى أنه حتى يتسنى للمكتب الاحتفاظ بقدرة تحقيقات متميزة في الموقع في أي بعثة، ينبغي أن تتضمن الوحدة ثلاثة محققين على الأقل.

### مراكز التحقيق القريبة لا غنى عنها لدعم القدرات المقيمة وتكميلها

٤١ - على الرغم من أن قدرة المحققين المقيمين لها فائدها، فإنه ينبغي استكمالها بمراكز للتحقيق تكون مزودة بموارد كافية، مع قرب موقعها الجغرافي، يمكنها الاضطلاع بالتحقيقات في البعثات التي لا يبرر فيها حجم الحالات وجود فريق من المحققين المقيمين، وتوفر دعما ضروريا لأولئك المحققين. وتبين التجربة أيضا أن اجتذاب المحققين في المراكز والحفاظ عليهم يكون أسهل من الاحتفاظ بالمحققين المقيمين. ويؤدي توافر كتلة حرجة من قدرات التحقيق، بما في ذلك المهارات المتخصصة، والممارسات المهنية، وضمان الجودة

(٥) انظر A/62/7/Add.35، الفقرة ١٣.

والدعم، وقرب موقعها من البعثات، إلى زيادة مرونة الاستجابة للطفرات المؤقتة في الحجم والمسائل التي يُرتأى أنها تنطوي على مخاطر مرتفعة أو يكون عنصر الوقت فيها حاسماً.

٤٢ - ويمكن أيضاً أن يؤدي نشر المحققين من المراكز لتكملة ودعم المحققين المقيمين، بصورة جزئية، إلى تيسير الأوضاع التقشفية التي تجرى في ظلها غالبية التحقيقات الميدانية. فالمراكز تكون بمنأى إلى حد ما عن العوامل أو الأحداث التي يمكن أن تُربك بيئات البعثات، بل وتشل حركتها. وهي تتيح فرصاً معززة لتعلم الموظفين وتعاونهم، والحد من العوائق أمام الاستقلالية التشغيلية، وتحسين تركز شعبة التحقيقات من أجل وضع خطة لتنقل الموظفين وتناوبهم وتنفيذها.

### اجتذاب الموظفين واستبقاؤهم

٤٣ - شكّلت صعوبة اجتذاب الموظفين واستبقائهم للخدمة في البعثات أحد الأسباب الرئيسية للاقتراح الأولي الرامي إلى التحول إلى المراكز الإقليمية. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بحق هذه التحديات<sup>(٥)</sup>. ويُذكر في سياق ملائم أنه برغم إجراء استقصاء للموظفين في شعبة التحقيقات في منتصف ٢٠٠٧ قُبيل المشروع التجريبي، فقد بيّن هذا الاستقصاء أن نسبة مئوية عالية للغاية من المحققين الملحقين بالبعثات يرغبون بشدة في ترك بيئة البعثات. وتشير معدلات استبقاء الموظفين والتعليقات التي قدمها المكتب خلال المشروع التجريبي إلى أن ذلك العامل لا يزال قائماً حتى حينه.

٤٤ - ويقر المكتب بأن اجتذاب الموظفين واستبقائهم سيشكّل دائماً عاملاً مؤثراً على إنجاز برامج، وخاصة في بيئة حفظ السلام. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال المشروع التجريبي، بما في ذلك أهمية وجود المحققين المقيمين لقيادة للبعثة (تلقي القضايا واستمراريتها)، فإن المكتب يرتئي تطبيق استراتيجيات أخرى مغايرة للتقليص التدريجي لوجود المحققين المقيمين. وأول تلك الاستراتيجيات وجوب مواصلة اتخاذ إجراءات حازمة لملء الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة، حيث إن ذلك أسفر عن تحقيق نتائج على النحو المبين في انخفاض معدلات الشغور. ويجري حالياً النظر أيضاً في اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى تعزيز الفرص الوظيفية وإلى التناوب دورياً على مهام مختلفة بحيث تكون الخدمة فيها مزيماً من العمل في ظروف قاسية وظروف أقل قسوة. وتشمل المجالات المحددة الحالية والمقبلة لتعزيز عملية اجتذاب الموظفين ما يلي:

- إعلانات الوظائف الشاغرة من أجل وضع قائمة بأسماء المرشحين لشغل الوظائف

- إعلان عن وظائف شاغرة يبين بصورة أدق أنسب المهارات المطلوبة في بيئة حفظ السلام
- إمكانية القيام مع مكتب إدارة الموارد البشرية بإنشاء مجموعة وظيفية لمحققين محددین
- نشر إعلانات فرص العمل خارج نطاق نظام "إنسبيرا".

٤٥ - وأوصى موظفو مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإنشاء وظائف لرئيس مكتب برتبة ف-٥ لأي مكتب تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مقره في بعثة لحفظ السلام. وقد قُدمت الملاحظة في ما يخص الفعالية التشغيلية ولتكون حافزا لاجتذاب الموظفين واستبقائهم. ومن المعترف به بوجه عام أن إنشاء وظائف برتبة ف-٥ ضمن بيئة حفظ السلام من شأنه أن يوفر رسم مسار وظيفي أكثر تحديدا لمحققي المكتب إضافة إلى تسهيل تنقل الموظفين. غير أن المكتب أيضا يساوي بين الزيادة في السلطة والزيادة في المسؤولية. ويتوخى المكتب، آخذا هذا في الحسبان، فرص إعادة نشر بعض الوظائف المؤقتة المخصصة حاليا لمراقبة الجودة.

## سادسا - تحليل مفصل لعملية إنشاء مكتب في عنتيبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

٤٦ - تختلف هياكل التكلفة من مركز عمل إلى آخر، وفي كل حالة من الحالات، تشكل تكاليف الموظفين العاملَ الأهم في تلك الهياكل. ويدل على ذلك أن استبقاء الموظفين الدوليين في مواقع البعثات أكثر تكلفة من استبقائهم في مراكز إقليمية، حيث تبلغ نسبة زيادة التكلفة حوالي ٢١ في المائة. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط كلفة المرتبات والمصاريف العامة للموظف للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ لوظيفة محقق برتبة ف-٤ في المكاتب الإقليمية في نيويورك أو فيينا أو نيروبي ١٨٩.٠٠٠ دولار، في حين أن متوسط كلفة الوظيفة بنفس الرتبة في سبع بعثات لحفظ السلام مشاركة في المشروع التجريبي يبلغ ٤٨٣ ٢٢٩ دولارا. وهذا الارتفاع في تكاليف الوجود في البعثة يقابله إلى حد ما انخفاض تكاليف السفر والاتصالات.

٤٧ - ويقدم المرفق الثاني لهذا التقرير ملخصا لتحليل التكاليف والفوائد لإنشاء مكتب في عنتيبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من خلال المقارنة بين (أ) مخصصات الوظائف المقترحة أصلا في الوثيقة A/63/767؛ (ب) التنفيذ الكامل للمشروع التجريبي الحالي؛ (ج) توزيع المخصصات حسب البعثة على أساس النسب المئوية لعدد القضايا؛ (د) توزيع المحققين المقيمين على أساس عدد القضايا المناسب مع توفير الدعم من مراكز التحقيق الإقليمية في نيويورك وفيينا وعنتيبي.

٤٨ - وبالنظر إلى أن ما نسبته ٤٧ في المائة من جميع التحقيقات المجرة أثناء المشروع التجريبي نشأت في منطقة شرق أفريقيا، فإن إنشاء مكتب في عنتبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية له فوائد واضحة. وتشمل تلك الفوائد انخفاضاً كبيراً في تكاليف السفر باستخدام الرحلات الجوية المنتظمة في الأمم المتحدة، وزيادة سرعة الاستجابة الفورية للتقارير المتعلقة بسوء السلوك الجسيم أو للمحققين المقيمين الذين يحتاجون إلى الدعم المتعلق بالتحقيقات أو أنواع الدعم الأخرى خلال فترات الإجازات/الشواغر، وتوفير موقع مركزي لتقديم التدريب للمحققين المحليين. يمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وللمحققين غير المحليين به، بتكاليف منخفضة للسفر وبدل الإقامة اليومي. وإضافة إلى تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الموظفين العامة (مقارنة ببيئة البعثات)، نظراً إلى أن عنتبي تمثل مركز عمل يمكن للموظف اصطحاب الأسرة إليه، فإن المكتب يتوخى تحقيق فوائد لاستخدام الموظفين واستبقائهم والمبادرات المتعلقة بتنقل الموظفين، عموماً.

٤٩ - وبما أن مفهوم مركز الخدمات الإقليمي يتوسع، فإن المكتب يتوخى تحقيق زيادة في عدد التحقيقات التي يكون مصدرها عنتبي بالذات. وسيكون المكتب، باستخدام عنتبي كمركز للتحقيق تابع له في أفريقيا، في وضع ممتاز يؤهله لتحقيق هذه الزيادة بالرغم من أن عنتبي، على النقيض من نيروبي، توفر أيضاً للمنظمة وجوداً في البعثة بتكاليف منخفضة جداً مقترنة بزيادة الكفاءة التشغيلية والإدارية. ولتلك الأسباب مجتمعة، فإن المكتب يؤيد إعادة تنظيم الموارد المتاحة إلى عنتبي ومراكز الخدمات الإقليمية الأخرى على النحو المتوخى في الوثيقة A/64/633، وفي الاستراتيجية العامة للأمين العام المتعلقة بتقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي.

## سابعاً - الخلاصة

٥٠ - يبرز استعراض المشروع التجريبي، بما في ذلك تعليقات أصحاب المصلحة، أهمية تيسير الوصول إلى دوائر التحقيق التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويحدد أيضاً الضغوط الواقعة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالدعم الذي يقدمه للبعثات، حيث أن القدرات، في المكتب وفي البعثات معاً، تُستخدم إلى أقصى حدودها. وزيادة الطلب على خدمات الرقابة التي يقدمها المكتب تتجاوز وجوده في البعثات لتشمل التحقيقات الاستباقية في قضايا الاحتيال، ونقصان عدد الحالات المتعلقة بالمسائل من الفئة الأولى، وتنفيذ برامج تدريبية معززة للمحققين غير التابعين له. ورغم أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يتوقع زيادة كفاءة موارده من خلال حساب الدعم للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وعن طريق إدخال تغييرات على إجراءاته التشغيلية، فهو يسلم أيضاً بأن هناك تحديات كبيرة تتعلق بمعالجة هذه الطلبات في إطار الظروف المالية الحالية.

٥١ - وكان المشروع التجريبي مفيدا أيضا في إثبات أهمية وجود مكتب خدمات الرقابة الداخلية في بيئة عمليات حفظ السلام. فالبعثات التي تسجل عددا كبيرا من الادعاءات بارتكاب أفرادها لسوء السلوك تحصل على خدمات أفضل بفضل وجود المكتب فيها، بعدد كافٍ من الموظفين. أما البعثات الأخرى، فتحصل على خدمات أفضل عن طريق عنصر إقليمي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قادر أيضا، عند الاقتضاء، على تقديم الدعم لأي بعثة من بعثات حفظ السلام. وعند تطبيق معيار من هذا القبيل، يسلم المكتب أيضا بأوجه الكفاءة التي ستتحقق عن طريق مواءمة موارده الإقليمية في إطار هيكل مركز الخدمات الإقليمي.

٥٢ - وقد أدرجت النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمشروع التجريبي، التي تقدم ذكرها، في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. واعتبارا لذلك، يطبق مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعايير والأهداف العملية التالية:

- تكليف كل محقق بعدد ملائم ومتناسب من القضايا، رهنا بعوامل استثنائية، بما يكفل تخصيص القدرات المناسبة.
- تيسير برامج التدريب للمحققين غير التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية المتفرغين للعمل في إطار أي من الشبكتين العالميتين التابعتين لإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.
- خفض التكلفة وتحسين الكفاءة، بوسائل منها الاستفادة من مرافق مراكز الخدمات الإقليمية وخدماتها.
- تحسين إجراءات التحقيقات ضمن إطار زمني ملائم، من وقت استلام الادعاء إلى مرحلة تقديم استنتاجات التحقيق.
- تحسين استبقاء المحققين وذلك بتهيئة الفرص للتناوب بين البعثات والمراكز، علاوة على المبادرات الإدارية الأخرى لتحسين استقدام الموظفين واستبقائهم.
- الحفاظ على قدرة الشعبة على التفاعل مع أصحاب المصلحة ودعم مداولات الدول الأعضاء والعمليات الحكومية الدولية.

## ثامنا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٥٣ - لعل الجمعية العامة تود أن تحيط علما بالتقرير الحالي عند نظرها في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

(توقيع) كارمان ل. لابوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

## المرفق الأول

### المعلومات الإحصائية المجمعة خلال المشروع التجريبي

مجموع الملاك المنشأ <sup>(١)</sup>	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/ بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	بعثة الأمم المتحدة في ليبيا	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	جميع البعثات الأخرى <sup>(ب)</sup>	المجموع	المجموع حسب الموقع
١	٣	١	١	٤	٤	٤	١	٤١	٥٦	البعثات - ١٥ المراكز - ٤١
وظائف المحققين <sup>(ج)</sup>	١	٢	١	١	٣	٣	١	نيروبي - ١٣ نيويورك - ٦ فيينا - ١٣	٤٤	البعثات - ١٢ المراكز - ٣٢
معدل الشغور <sup>(د)</sup> (النسبة المئوية)	٨٣	٢٦	٥٨	٦٩	٣٥	٢٣	١٠٠	٣٩	٤١	البعثات - ٤٥ المراكز - ٣٩
القضايا الواردة <sup>(هـ)</sup>	١٤٠	٢١٩	٧٦	٢٣	١٢٤	١٢١	٨٦	٢٣٧	١٠٢٦	البعثات - ٧٨٩ الجهات الأخرى - ٢٣٧
القضايا التي استهلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية <sup>(١)</sup> (العدد/ النسبة المئوية)	٣٣ / ٤٦ في المائة	٤٣ / ٩٤ في المائة	٤٤ / ٣٣ في المائة	١٨ / ٤ في المائة	٣٥ / ٤٣ في المائة	٤٣ / ٥٢ في المائة	٥٢ / ٤٤ في المائة	٣٦ / ٨٥ في المائة	٣٩ / ٤٠١ في المائة	البعثات - ٣١٦ الجهات الأخرى - ٨٥
التحقيقات التي فُتحت <sup>(٦)</sup>	٦٠	٨٣	١٣	٥	٣٦	٤١	٢٨	٣٨	٣٠٤	البعثات - ٢٦٦ الجهات الأخرى - ٣٨
النسبة المئوية للتحقيقات <sup>(٧)</sup>	٢٠	٢٧	٤	٢	١٢	١٣	٩	نيروبي - ٢ نيويورك - ١ فيينا - ١٠	١٠٠	البعثات - ٨٧ المراكز - ١٣
التحقيقات في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين <sup>(ط)</sup>	١٧	٦١	صفر	صفر	١٧	١٣	١٠	صفر	١١٨	البعثات - ١١٨ الجهات الأخرى - صفر



القضايا المحالة إلى البعثات <sup>(د)</sup>	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان	بعثة الأمم المتحدة في ليبيا	بعثة الأمم المتحدة في السودان	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	جميع البعثات الأخرى <sup>(ب)</sup>	المجموع	المجموع حسب الموقع
الفئة الأولى - ١٩	الفئة الأولى - ٣٢	الفئة الأولى - ٦	الفئة الأولى - ١	الفئة الأولى - ١٥	الفئة الأولى - ١٩	الفئة الأولى - ٥	الفئة الأولى - ٢٤	الفئة الأولى - ١١٧	البعثات - ٢٤١	البعثات - ٩٢
الفئة الثانية - ٢٨	الفئة الثانية - ٣٨	الفئة الثانية - ١٩	الفئة الثانية - ٣	الفئة الثانية - ١٦	الفئة الثانية - ٣٧	الفئة الثانية - ٢٢	الفئة الثانية - ٦٨	الفئة الثانية - ١١٧	البعثات - ٢٤١	البعثات - ٩٢
٤٢	٨٧	١١	١٢	٥٢	٢٧	٢٩	٤٨	٣٠٨	البعثات - ٢٦٠	البعثات - ٤٨
تقارير البعثات <sup>(ل)</sup>	صفر / صفر	٣٦ / ٣١	٩٩ / ١٠	صفر / صفر	٧٠ / ٣٦	٧٤ / ٢٠	صفر / صفر	٩٩ / ٤٦	١٠٠ في المائة	٣٤ في المائة
تكاليف السفر <sup>(ز)</sup> (بدولارات الولايات المتحدة)	٨٨ ٣٤٤	١٠٢ ١٢٦	٨ ٥١٦	١٥ ١٣٣	٨٤ ٤٣٣	٢٩ ٤٨١	٥٣ ٥٧٢	١٢٠ ٣١٥	٥٢٥ ٨٩٦	٤٠٥ ٥٨١
									١٢٠ ٣١٥	١٢٠ ٣١٥

(أ) الملاك المنشأ - يشمل جميع الوظائف المؤقتة/الثابتة للدعم الإداري والتنفيذي.

(ب) جميع البعثات الأخرى - بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (أغلقت)، مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال - منطقة مسؤولية نيروبي/المقر - منطقة مسؤولية نيويورك/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة - منطقة مسؤولية فيينا.

(ج) الوظائف المؤقتة/الثابتة للمحققين فقط؛ لا تشمل الوظائف الإدارية أو وظائف الدعم التنفيذي.

(د) معدل الشغور - الموظفون الدوليون/الفنيون فقط - متوسط معدل الشغور على مدى المشروع التجريبي بأكمله.

(هـ) القضايا الواردة - العدد الإجمالي للقضايا الواردة حسب الموقع الذي حدثت فيه.

(و) القضايا التي استهلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية - عدد القضايا التي استهلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مباشرة، مقارنة بالقضايا التي أحيلت عن طريق آليات الإبلاغ الرسمية الأخرى؛ عدد/النسبة المئوية للتقارير الصادرة.

- (ز) التحقيقات التي استُهلّت - العدد الإجمالي للتحقيقات حسب المواقع الجغرافية؛ لا يشير إلى الجهات التي أنيط بها إجراء التحقيقات فعليا.
- (ح) النسبة المئوية للتحقيقات - حسب كل بعثة؛ النسبة المئوية من العدد الإجمالي للتحقيقات التي استهلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال المشروع التجريبي.
- (ط) التحقيقات في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين - من أصل العدد الإجمالي للتحقيقات التي أجريت في البعثة - العدد المتصل بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- (ي) القضايا المحالة إلى البعثات - عدد القضايا من الفئتين الأولى والثانية التي أحيلت إلى البعثات.
- (ك) التقارير الصادرة - العدد الإجمالي للتقارير الصادرة حسب كل بعثة خلال المشروع التجريبي (من قبل أي محقق تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية).
- (ل) تقارير البعثات - عدد من التقارير (حسب كل بعثة) الصادرة عن موظفي البعثة خلال المشروع التجريبي؛ أي، بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا - أصدر المحققون المقيمون في البعثة ٣١ تقريرا من أصل مجموع تقارير البعثة البالغ ٨٧ تقريرا - أما العدد الباقي من التقارير فقد يكون صادرا عن المحققين في أحد المراكز الإقليمية.
- (م) تكاليف السفر - تكاليف السفر إلى البعثات المعينة خلال مدة المشروع التجريبي لأغراض إجراء التحقيقات (تذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي والنفقات النثرية في محطات السفر والوصول).

## المرفق الثاني

## تحليل التكاليف والفوائد المترتبة على إنشاء مكتبٍ في عنتبي تابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية

الإطار	مقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٩	لا تغيير	المحققون المقيمون في البعثات	المحققون في مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي
	على النحو الوارد في الوثيقة A/63/767، يحتفظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمكاتب إقليمية في نيويورك ونيروبي وفيينا، مع محققين مقيمين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.	المشروع التجريبي الحالي. يحتفظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمكاتب إقليمية في نيويورك ونيروبي وفيينا، مع محققين مقيمين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.	نذب المحققين استناداً إلى النسبة المئوية من عدد القضايا. وبسبب انخفاض عدد القضايا على مستوى البعثات، من شأن فيينا أن تضطلع بالتحقيقات التي تعني بعثات حفظ السلام في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وما عدا الوظائف المؤقتة الفنية والوظائف المؤقتة للإداري في نيويورك، قد لا يسمح عدد القضايا الحالي بوجود محققين متفرغين في نيويورك أو نيروبي أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.	نذب المحققين المقيمين استناداً إلى عدد القضايا التي تضطلع بها مراكز التحقيق الإقليمية في نيويورك وفيينا وعنتبي. مد-١ في عنتبي (حفظ السلام) ومد-١ في فيينا (أنشطة التدريب وتمثيل مناطق أوروبا/آسيا/الشرق الأوسط). ويتولى مكتب عنتبي خدمة المناطق الشرقية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل هذا المكتب فريق خبراء في التحقيقات في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل تقديم المساعدة إلى أي بعثة من بعثات حفظ السلام.
عدد الوظائف المؤقتة/الثابتة مجمعة	٥٤	٥٦	٥٦	٥٦
الملاك المنشأ افتراضياً	نيويورك	نيويورك	نيويورك	نيويورك
١ ف-٥، ٥ ف-٤، ٥ ف-٣،	١ ف-٥، ٣ ف-٤، ٢ ف-٣،	١ مد-١، ١ ف-٣، ٤ خ ع	١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣،	١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣،
٤ خ ع	٣ خ ع		٣ خ ع	٣ خ ع
نيروبي	نيروبي	فيينا	فيينا	
١ مد-١، ١ ف-٥، ٥ ف-٤،	١ مد-١، ١ ف-٥، ٥ ف-٤،	١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤،	١ مد-١، ١ ف-٥، ١ ف-٤،	١ مد-١، ١ ف-٥، ٣ ف-٤،
٩ ف-٣، ٤ خ ع	٧ ف-٣، ٤ خ ع	٤ ف-٣، ٣ خ ع	٤ ف-٣، ٣ خ ع	٤ ف-٣، ٣ خ ع

[illegible]

مقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٩		لا تغيير	الحققون المقيمون في البعثات	الحققون في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي
بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي		١ ف-٤	١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور		١ ف-٤	١ موظف من فئة الخدمات العامة الوطنية	
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان		١ ف-٤		
المرتبات والتكاليف العامة للموظفين للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (بدولارات الولايات المتحدة)				
٨ ١٦٧ ٩٠٠	٨ ٨٠١ ٩٠٠	٩ ٩٥٤ ٠٢٤	٩ ٤٧٤ ٠٠٠	
ستزداد تكاليف السفر المعروفة نظرا لما يلي: (أ) عدم كفاية عدد المحققين في البعثات المعنية؛ (ب) عدم وجود محققين في البعثات الأخرى التي تتطلب وجود مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيها.	من شأن تكاليف السفر أن تظل ثابتة نسبيا. وتستند تكاليف السفر السنوية المقدرة إلى التكاليف السابقة.	إمكانية إلغاء غالبية تكاليف السفر المتصلة بحفظ السلام (مبلغ ٣٤٦ ٤٠٧ دولارا المتحمل على مدى ثلاث سنوات) باستثناء البعثات التي لا تبرر وجودا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على سبيل التفرغ (مبلغ ١١٦ ٧٦٩ دولارا المتحمل على مدى ثلاث سنوات).	إمكانية إلغاء جزء كبير من تكاليف السفر المتصلة بحفظ السلام (مبلغ ٤٠٧ ٣٤٦ دولارا المتحمل على مدى ثلاث سنوات) باستثناء تلك البعثات التي لا تبرر وجودا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على سبيل التفرغ (مبلغ ١١٦ ٧٦٩ دولارا المتحمل على مدى ثلاث سنوات).	
من شأن تكاليف السفر الأخرى المتصلة بالبعثات أن تستفيد من استخدام الرحلات الجوية التابعة للأمم المتحدة انطلاقاً من مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي لأغراض السفر إلى البعثات المعنية بنسبة ٤١ في المائة من عدد القضايا التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.				

استقدام/استبقاء الموظفين	مقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٩	لا تغيير	المحققون المقيمون في البعثات	المحققون في مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي
	من شأن المقترح أن يحدث أثرا محدودا على مبادرات استقدام الموظفين الحالية في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.	من شأن المقترح ألا يحدث أي أثر على مبادرات استقدام الموظفين الحالية في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.	من شأن المقترح أن يحدث أثرا ضارا على استقدام الموظفين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظرا لارتفاع عدد الوظائف المؤقتة في البعثات. ومن شأن عدد الشواغر أن يزداد.	من شأن المقترح أن يحسن مبادرات استقدام الموظفين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظرا لارتفاع عدد الوظائف المؤقتة في مراكز العمل باصطحاب الأسرة وتوافر البعثات على الموارد الكافية (أي عدم وجود أي وظائف ثابتة لفرادى المحققين).
تنقل الموظفين	من شأن المقترح ألا يحدث سوى القليل من الأثر على مبادرات تنقل موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية.	من شأن المقترح ألا يحدث أي أثر على مبادرات تنقل موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية.	من شأن المقترح أن يحدث أثرا إيجابيا على مبادرات تنقل موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظرا لارتفاع عدد الوظائف برتبة ف-٥، مما ييسر فرص الترقّي الوظيفي داخل المكتب.	من شأن المقترح أن يحدث الأثر الأمثل على مبادرات تنقل موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية نظرا لارتفاع عدد الوظائف برتبة ف-٥، مما ييسر فرص الترقّي الوظيفي داخل المكتب، وارتفاع عدد الوظائف المؤقتة في مراكز العمل باصطحاب الأسرة، مقارنة بالوظائف المؤقتة للمحققين المقيمين.
أصحاب المصلحة في البعثات	يخفق المقترح في تلبية الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة في البعثات.	يخفق المقترح في تلبية الاحتياجات التي أعرب عنها أصحاب المصلحة في البعثات.	من شأن المقترح أن يلبي الاحتياجات التشغيلية والتدريبية لأصحاب المصلحة في البعثات عن طريق إتاحة موارد التحقيقات.	من شأن المقترح أن يلبي الاحتياجات التشغيلية والتدريبية لأصحاب المصلحة في البعثات عن طريق إتاحة موارد التحقيقات والتدريب.
وجود مكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات	لا يتيح المقترح للمنظمة سوى جزئيا فوائد الوجود الميداني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات التي تبلغ العتبة اللازمة.	لا يتيح المقترح للمنظمة سوى جزئيا فوائد الوجود الميداني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات التي تبلغ العتبة اللازمة.	من شأن المقترح أن يتيح للمنظمة الفوائد المثلى للوجود الميداني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات التي تبلغ العتبة اللازمة.	من شأن المقترح أن يتيح للمنظمة فوائد الوجود الميداني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في البعثات التي تبلغ العتبة اللازمة.

مقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٩	لا تغيير	المحققون المقيمون في البعثات	المحققون في مركز الخدمات الإقليمية في عنتبي
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	لا يلبي المقترح سوى جزئيا احتياجات المنظمة المتعلقة بالتزامها بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.	لا يلبي المقترح أن يلبي احتياجات المنظمة المتعلقة بالتزامها بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البعثات التي تبلغ العتبة اللازمة.	يتيح المقترح للمنظمة الفوائد المثلى المتعلقة بالتزامها بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسيين والانتهاك عن طريق إتاحة وجود ملائم في البعثات وزيادة القدرات عند الحاجة. ويتوخى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في إطار المقترح، إنشاء فريق خبراء معني بقضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين ينطلق من مركزه في مكتب عنتبي (وخلال المشروع التجريبي، تولى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا إنجاز ٦٣ في المائة من جميع التحقيقات في قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية).
الدعم التشغيلي المقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية	يمكن المقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تقديم الدعم التشغيلي لبعثات الأخرى.	يمكن المقترح بحمد من قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقديم الدعم التشغيلي لأي بعثة تحتاج إلى موارد تحقيقات إضافية أو مؤقتة.	يمكن المقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تقديم الدعم التشغيلي لأي بعثة تحتاج إلى موارد تحقيقات إضافية أو مؤقتة.
موجز	يثبت المشروع التجريبي أن المقترح لم يعد صالحا حيث أنه يخفق في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية.	يحدد المشروع التجريبي مجالات تحسين أوجه الكفاءة التي تظهر أن المقترح لم يعد صالحا.	يحقق المقترح توازنا بين احتياجات أصحاب المصلحة وعمليات مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابل خفض التكاليف وتحسين أوجه الكفاءة فيما يتعلق باستقدام الموظفين واستبقائهم.